

لا اختصاص لها بلغة دون لغة . ألا ترى أن حدك الخبر بأنه « ما احتمال الصدق والكذب » مما لا يخص لساناً دون لسان ، ونظائره ذلك كثير ، وهو أحد ما غفل عنه الناس ، ودخل عليهم اللبس فيه ، حتى ظنوا أن ليس لهذا العلم قوانين عقلية ، وأن مسأله كله مشبه باللغة في كونها اصطلاحاً يتوهم عليهم النقل والتبديل ، ولقد فحش غلطهم فيه ، وليس هذا موضع القول في ذلك .

وإن أردت أن تمتحن هذا الجدل فانظر إلى قولك « الأسد » ، تريد به السبع ، فإنك تراه يؤدي جميع شرائطه لأنك قد أردت به ما يعلم أنه وقع له في وضع واضح ، وكذلك تعلم أنه غير مستند في هذا الوقوع إلى شيء غير السبع ، أي لا يحتاج أن يتصور له أصل أداه إلى السبع من أجل التباس بينهما وملاحظة . وهذا الحكم إذا كانت الكلمة حادثة ولو وضعت اليوم متى كان وضعها كذلك ، وكذلك الأعلام . وذلك أتى قلت « ما وقعت له في وضع واضح » أو « مواضعة » على التنكير ، ولم أقل في « وضع الواضع » الذي ابتداء اللغة ، أو في « المواضعة اللغوية » فيتوهم أن الأعلام وغيرها مما تأخر وضعه عن أصل اللغة يخرج عنه . ومعلوم أن الرجل يواضع قومه في اسم ابنه ، فإذا سماه زيدا فحاله الآن فيه كحال واضع اللغة حين جعله مصدراً لزيد ، وسبق وضع اللغة في وضعه للمصدر المعلوم لا يقدر في اعتبارنا لأنه يقع عنه تسميته به ابنه وقوعاً باتاً ، ولا تستند حاله هذه إلى السابق من حاله بوجه من الوجوه .

وأما المجاز ، فكل كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع واضح لملاحظة بين الثاني والأول فهو مجاز . وإن شئت قلت : « كل كلمة جرت بها ما وقعت له في وضع الواضع إلى ما لم توضع له من غير أن